

## إفرازات التحولات السياسية العربية وإمكانية تحقيق مشروع

تنموي ديمقراطي... دراسة حالة الجزائر

د/قنيفة نورة

أ/سميشي وداد

جامعة أم البواقي

### الملخص:

لعل المرحلة الحالية التي نعيشها خصوصا في ظل التغيرات السياسية العربية وما نتج عن ثوراتها الفكرية والاجتماعية نوهتنا إلى حتمية إعادة النظر في الطرح الفكري السياسي التنموي واعتماد الكثير من الوسائل -العولمية- مثل الديمقراطية الإلكترونية والإعلام الجوّاري وغيرها والتي ستساهم حتما في تغيير المجتمع باعتبارها "رشيدة" الطرح و التمكين لحل المشاكل الاجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية و لا يُبتعاد قدر الإمكان عن "الفوضى السياسية" في الطرح والتعميم لاسيما و أن التغيرات المجتمعية العربية المتسارعة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه أكدت أن الديمقراطية أحسن وسيلة للتعبير عن المشكلات المتراكمة التي ارتبطت بالتحولات النوعية المجتمعية وإفرازاتها المادية والفكرية، و بالتالي أهم وسيلة لتحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية ...

سنحاول إذا تقديم مقارنة سياسية إجتماعية تحليلية لمشروع التنمية المجتمعية بدءا من السبعينيات لحظة ميلاد الدولة الجزائرية وإرهاصات التشكل الجديد للمجتمع الإنساني فيه، ثم مختلف المتغيرات التي أثرت على مسار التنمية المجتمعية.

مفاتيح البحث:الحكم الرشيد،الديمقراطية،السياسة التنموية

### Abstract :

Perhaps the current stage in which we live, especially in light of the political changes the Arab and the resulting social and intellectual revolutions to the inevitability of re-sighted in the intellectual discourse of political development and adoption of a lot of ways - Media and maids and other Globalizing - such as e-democracy effective means which will inevitably change in society as a "rational"

and subtraction to solve problems of social empowerment of individuals and communities and to stay away as much as possible about the "political chaos" in the Circular and subtraction, especially Arab community in light of the rapid technological since changes development, which confirmed that the democracy you know the best way to express the accumulated problems which are associated with specific societal transformations and their secretions physical, intellectual, and thus the most important way to achieve equality and If we will try to provide political approach - economic social justice analytical community development project starting from the moment of the birth of the seventies the Algerian state and the harbingers of the new conformation of the human society...

Key words: democracy, political development

### أولاً: إشكالية البحث:

أفرزت الثقافات السياسية العربية لاسيما في بعدها التنموي العديد من المظاهر الإجتماعية السلبية التي عكست إنعدام الكثير من الحريات الفردية لاسيما ما ارتبط بالأمن الإنساني وتبعاته الحقوقية بدءا بجزية الرأي والعدالة الإجتماعية والرفاهية الحياتية ...

ولعل المرحلة الحالية التي نعيشها خصوصا في ظل التغيرات السياسية العربية وما نتج عن ثوراتها الفكرية والإجتماعية نوهتنا إلى حتمية إعادة النظر في الطرح الفكري السياسي التنموي واعتماد الكثير من الوسائل -العولمية- مثل الديمقراطية الإلكترونية والإعلام الجوّاري وغيرها من الوسائل الفعالة التي ستساهم حتما في تغيير المجتمع باعتبارها "رشيّدة" الطرح والتمكين لحل المشاكل الإجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية والإبتعاد قدر الإمكان عن "الفوضى" في الطرح والتعميم لاسيما وأن التغيرات المجتمعية العربية المتسارعة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه أكدت أن الديمقراطية أحسن وسيلة للتعبير عن المشكلات المترابكة والتي ارتبطت بالتحويلات النوعية المجتمعية وإفرازاتها المادية والفكرية، وبالتالي أهم وسيلة لتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية ...

إن العدالة الإجتماعية لن تتحقق مجتمعا، ولن تظهر آثارها، ولن تتجسد أبعادها في الحياة الإجتماعية إلا في ظل سياسة تنمية إجتماعية عادلة تضمن للأفراد حقوقهم الإجتماعية أو بالأحرى حقهم في حياة عادلة بمعناها الإنساني الشامل، وتنظر إلى الأفراد نظرة إجتماعية متساوية يكون فيها العمل التنموي الإيجابي

المهادف إلى المساهمة في تحقيق مصالح الأفراد هو المحور الأساسي بعيدا عن أي نوع من أنواع الإستغلال الإقتصادي والإجتماعي أو حتى الإيديولوجي...

## أولا - الحكم الرشيد... الأبعاد السياسية والدلالات الإنسانية :

لقد شجعت التطورات الإيجابية الكثيرة والمتلاحقة في البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافة التنموية على طرح وتفعيل مفاهيم وآليات لم يكن متاحا طرحها أو مواجهة طرحها تشككا أو مقاومة، فقد برزت معاني جديدة لمفاهيم وقيم مثل: التخطيط بالمشاركة بناء على دراسات واحتياجات وأولويات المجتمع، ديمقراطية الإنتخابات والتصويت وصنع القرار، تداول لأدوار/السلطة، الشفافية، المساءلة، التشبيك والإتحادات النوعية، الدعوة وكسب التأييد وتفعيل القاعدة الشعبية.<sup>(1)</sup>

إنه وبالرغم من وضوح اللفظ والتعبير، إلا أنه موضع جدلي من حيث التطبيق العملي، ومعايير هذا التطبيق والدرجات المتوقعة عنه، والحكم الرشيد لا بد أن يتضمن التالية:

- وجود قيادة متميزة ومرنة.
- وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة
- مشاركة مجتمعية فعالة من كافة مؤسسات المجتمع المدني أفراد وجماعات..

وبناء عليه فالحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الإقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وحسب الأمم المتحدة فالحكم الرشيد هو: " ممارسة السلطة السياسية أعمالها ضمن معايير محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية وتطوير موارد الدولة القصيرة والطويلة الأمد، ويوفر النزاهة والمساءلة، ويحترم المصلحة العامة ويخدمها.و أن أهم وظائف الدولة لإيجاد الحكم الرشيد :

- وجود خطط تنمية إستراتيجية واضحة ومرنة.
- توفير عنصر المشاركة.
- سيادة وحكم القانون.
- الشفافية والمساءلة.

- العمل من اجل خدمة المجتمع.
- المساواة وتكافؤ الفرص.
- تحقيق حاجات الجمهور.
- المحاسبة.(2)

هو أيضا أسلوب للحكم والقيادة ولتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، أو هو مجموعة القواعد الموجهة لمساعدة المسيرين في الإلتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساواة على أساس قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني..(3)

منذ الثلاثينات إقتنعت المؤسسات الدولية بالحكم الرشيد بحيث نجد صندوق النقد الدولي البنك الدولي يدافعان على تبنيه كأساس للسياسات الاقتصادية إذ يعتبر ضمان لتوفير الشروط الملائمة لتحقيق النمو والتنمية ...

يؤثر الحكم الرشيد على سلوك الأفراد الذي ينعكس على نشاط المؤسسة، لذلك يعمل الحكم الصالح على زيادة قوة المؤسسة التي تتميز بفتح نمط تسييرها وتقبل بالتغيير والاستجابة لمتطلبات المجتمع وكذلك تجنب المشاكل الداخلية بالإضافة إلى ترسي دعائم الإدارة الجيدة و توفير الشفافية والمساءلة، كما يعمل على إرساء هياكل مؤسسية تساهم في مرحلة التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى التحكم الجيد للمعلومات قصد الحد من مظاهر الفساد ويعمل على إستغلال المعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات سليمة بالإضافة إلى تصميم نظام سلوكي لمحاربة الفساد وتحقيق تكافؤ الفرص ..(4)

## ثانياً: مكونات الحكم الرشيد :

1-2: **الدولة:** وفي هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الرشيد أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف المؤسسات الرسمية مثل: المجلس النيابي أو المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي حول السياسات العامة واحترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار التشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية

وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الانتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يجدد المواطنة، وتملك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة، وهدف الوظائف تعني:

- إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر ثابت، فعال، وعادل الأنشطة العامة والخاصة.
- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.
- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

وعلى اثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقر، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدانة نوعية الحياة التي يريد تحقيقها.<sup>(5)</sup>

**2-2 القطاع الخاص:** تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول العالم الثالث، حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيس للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.<sup>(6)</sup>

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دورا يجب أن يلعبه هذا الأخير حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتميز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الاستثمارات والأموال وتأمين التنافسية، ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها كما يشمل القطاع المأثر في السوق، بحيث تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطة وسياسة الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري وذلك لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد عن طريق تصفية وخلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مال لها للمشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس السير أو المراقبة العامة ...

## 2-3 المجتمع المدني: حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدهم للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية. ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.

العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات...

إن تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية لا تعتمد على القطاع الخاص والحكومة فقط بل إن مؤسسات المجتمع المدنية تلعب دورا هاما في هذا المجال، حيث أن تلك المؤسسات هي نتائج المجتمع نفسه، فمؤسسات المجتمع المدنية تساعد الناس على تجاوز فشل نظام السوق في بعض الأحيان، فالتعاونيات على سبيل المثال تساعد الجماعات في المجتمعات من خلال انتمائهم ومشاركتهم في مؤسسات يستطيعون من خلالها الحصول على ميزة نسبية في التعاملات التجارية في الأسواق بإعطاء الأسعار التنافسية لذوي الدخل المتدني. (7)

إنه، ومن خلال ما سبق طرحه يتبين لنا البعد الإنساني الهام جدا في الحكم الرشيد الذي أصبح تجسيده أكثر من ضروري في هذه المرحلة التاريخية الهامة جدا في العالم العربي وفي الجزائر بشكل خاص لاسيما إذا تبين لنا وفي مقارنة سياسية بين أسلوبين في الحكم الأول إستبدادي والثاني ديمقراطي رشيد أهم معاملة الإنسانية والمتمثلة في:

عصر المقارنة	القيادة الديمقراطية	القيادة السلطوية
صفاتها	*تكون السياسات موضع قرار من المجموعات ما أمكن ذلك *يوضح القائد الأهداف والأغراض *يسعى للحصول على الأفكار والمقترحات من مجموعته *غالبا ما يتشاور مع مرؤوسيه	*كل السياسات والإجراءات يحددها القائد دون تفسير *توصل التعليمات عن طريق السلطة خطوة ثم التالية، ويبقى المرؤوسين في ظلام دون علم بما قد يجيء المستقبل لهم *يبقى القائد بعيدا عن أي مشاركة مع المجموعة
نتائج إستمرار إستخدامها	*تكون الروح المعنوية عادة أفضل ويعمل الموظفون بشكل ودي بدرجة أكبر *العلاقات بين القائد والموظفين حرة وفي تحسن *يزداد الولاء للمجموعة	*تنخفض الروح المعنوية ويصبح الموظفون سريعي الإنفعال وعدوانيين *يتوقف العمل إذا غاب القائد *المقاومة السلبية

جدول رقم 1 يبين بعض مظاهر القيادة بين الديمقراطية والسلطوية (8)

### ثالثا : الاستبعاد السياسي العربي وإشكالية تغييب الحكم الرشيد... :

إن ما يميز السلطة في الدول العربية بعد الاستقلال هو طغيانها الكلي على مجموع المجتمع المدني بواسطة أنظمة حكم مركزية ذي طبيعة شمولية، اكتسبت شرعيتها السياسية والتاريخية عن طريق الشرعية الثورية أو عن طريق الانقلابات العسكرية.

تفتقر غالبية الحكومات العربية للإرادة السياسية للمضي قدما في هذه الخيارات، وذلك رغم أن بعضها بادرت لإطلاق مبادرات لإجراء تعديلات دستورية وتشريعية وإعلانها للرأي العام، كنوع من إثبات

حسن النية والرغبة في الإصلاح، إلا أنها ظلت ذات تأثير محدود وتهدف إلى إعطاء الانطباع أكثر من التغيير الواقعي، وعرفت في عدة حالات ارتدادا يضاف إلى جملة القيود الموجودة، الأمر الذي يجعل من طرح مسألة المجتمع المدني في الواقع العربي تتم في سياق ما زالت فيه الدول العربية تصر على التمسك بالهامش الأوسع من مجال الفعل، رغم أنها تعترف في نفس الوقت وبشكل مفارق بشرعية التعددية السياسية، لكن الممارسة تصر على محادثة الخطاب، على خلفية أولوية بناء دولة عصرية قادرة على إنجاز كل الانتصارات.. وهي الدولة التي يسميها الباحث والمفكر "CAMAU بدولة الترجي"، والتي تقوم على دعوة ضمنية للتنازل والتضحية بالديمقراطية، في مقابل الالتزام بتحقيق الرفاهة للجميع حتى وان تجاوز قدراتها الواقعية...<sup>(9)</sup>

إن عوامل إخفاق السياسة في الوطن العربي العالم عموما كشف عنها روجيه سو في نقاط عدة أهمها:

- اقتحام العولمة للموقع الجوهري للشرعية السياسية والذي بداخله تم خلق الهويات للأنظمة الديمقراطية.
- تهميش الدولة تحت شكل من الأشكال بلقنه السلطات.
- عولمة القضايا السياسية (التنمية المستدامة، اللامساواة، الإرهاب، الصحة... الخ)
- الضمور التدريجي للوظائف الكبرى التي كانت تمارسها السياسة وبشكل خاص السلطة، الخطاب، التمثيل والشرعية.
- الترتيبات غير القانونية ومحاباة الأقارب.
- قوانين تمويل الأحزاب.
- مستوى وعي الرأي العام.
- إتساع وانتشار السوق بلا حدود بسبب الامتيازات بين الأمم.
- التراجع في المواطنة وبالتالي التراجع في الديمقراطية.
- تزايد البطالة التي تؤدي إلى الاستبعاد، وهذا الأخير يؤدي إلى اللامواطنة والاندماج الاجتماعي.
- ضعف الخطاب السياسي لعدم تحقيقه عمليا.
- فتور العلاقات بين المثقفين والمفكرين من جهة والوسط السياسي من جهة أخرى...<sup>(10)</sup>

## رابعاً: التنمية الاجتماعية في العام العربي في غياب الحكم الرشيد:

إن الشروط اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح هي الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، بالإضافة إلى شروط أخرى مثل فعالية الحكومة و تمتعها بالكفاءة و الخبرة الإدارية اللازمة، وهذه الشروط الثلاث وغيرها هي التي تُحصن المجتمع من آفة الفساد، وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة، وانعدام الحس بالمسؤولية الرفيعة..وعليه إذا كانت القواعد الناظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية، وإذا كانت القرارات الحكومية موضوعية من حيث خياراتها ومرتكزاتها ومبرراتها ودوافعها، وإذا كان المسؤولون كل في مجال عمله على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة الوقائية واللاحقة، وإذا تم تغيير المسؤولين الذين خرجوا على القوانين واخترقوها في الوقت المناسب، سواء ارتكبوا هذه المخالفات عن قصد أو غير قصد، فإن توافر الشروط الثلاث للتنمية لا بد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية من جهة والتقليل من الفساد وهدر الموارد من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه فإن ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة تتداخل فيها قضايا سياسية وإدارية ومالية، وتتكامل مع بعضها بعضاً، لتكون حلقة مفرغة، يفترض كسرها من أقوى حلقاتها من خلال:

إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزمية، وأن يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلطات الثلاث، فضلاً عن احترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي، علماً بأن الديمقراطية لا تحصن المجتمعات من الفساد، رغم ما تنطوي عليه من شفافية وعلانية ومصارحة ومكاشفة، ولكن في ظلها لا يتحول الفساد إلى ظاهرة و يمكن تطويقه ومكافحته بسهولة من خلال محاسبة ومساءلة المسؤولين، وعبر تصويب السياسات التي تتسبب في هدر الموارد، خلافاً للأنظمة الشمولية التي يشيع فيها الفساد ويتحول إلى ظاهرة تتطلب مواجهتها جهوداً مضنية، وتكاليفها باهظة الثمن على المجتمع.

حصر ثروات كبار المسؤولين ومعرفة مصدرها من قبل الأجهزة الرقابية التي يفترض أن تتحقق من صحتها أثناء وبعد تولي المسؤولية العامة.

إعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد، يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات الثلاث، وأن يُعد هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية ولأعضاء المجالس التشريعية والقيادات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني كافة.

تلبية احتياجات ورغبات المواطنين بتوفير مستوى لائق من العيش الكريم وإشباع حاجاتهم الأساسية من طعام ولباس وسكن وتعليم ورعاية صحية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وربط الأجر بالإنتاج، وفي غير ذلك قد يتيها المناخ لانتشار الفساد ليتحول إلى أسلوب حياة تمارسه المستويات الصغيرة والمتوسطة من الموظفين الحكوميين وصولاً إلى كبار موظفي الدولة.

النوعية السياسية بإشاعة مناخ ثقافي ناقد يحترم الرأي والرأي الآخر، يمكن له أن يجد من الانخراط في الممارسات الفاسدة، ولا بد من توظيف وسائل الإعلام، كافة لاسيما التركيز على إعلاء القيم المجتمعية من نزاهة وإيثار وتوضيحية ونكران للذات، والتمسك بالخصال الحميدة المتأصلة في المجتمع من أمانة وحس بالمسؤولية الفردية والجماعية وضرب المثل الأعلى والقدوة الحسنة من قبل القادة من مسؤولي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.<sup>(11)</sup>

تمثل ثنائية الاستبداد والفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فتقوض الحرية والمشاركة وتخلق أزمة التوزيع وتدمر المؤسسات وبالتالي تدمر قيم المجتمع الإيجابية كالثقة والتسامح والصدق والقبول بالآخر والتعددية لصالح قيم سلبية بديلة كالنفاق والتعصب والكذب، وتنعكس الآثار على التنمية الاقتصادية لتجلبها، وإجمالاً يمكن القول إن هذه الثنائية من الفساد والاستبداد تؤدي إلى سلسلة من الآثار المدمرة هي:

- ترسيخ التنمية غير المتوازنة.
- توظيف الأموال الفاسدة في الاستهلاك البذخي.
- هجرة الكفاءات.
- تدهور التنمية الاقتصادية.
- إحلال المصالح الخاصة محل العامة.
- القضاء على الشرعية العلمية والمهنية في السياسة واتخاذ القرار.
- تدهور التنمية الاجتماعية.

إن الفساد ينخر في رأس المال الاجتماعي، حيث يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء، وينشر ويرسخ لقيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كصدر أساسي للثروة وقيمة ومعياري للسلوك فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة وتنتشر الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.. كما يؤدي الفساد إلى انعدام المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي

والرقي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب كما يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية، كما تغيب الثقة بالمؤسسات العامة فالنسق الاستبدادي نسق متعفن بالكامل ويحمل معه تعفنت خطيرة في أخلاق الناس وهو كنسق متكامل يفرز منظومة قيم تخدمه وتتكامل معه، ومثل هكذا نسق لن يخدمه إلا رجال مفترون مثله ومن لا يكون كذلك سيطيح به النسق ويلفظه فوراً أو بعد حين..<sup>(12)</sup>

### خامساً: إفرزات التنمية البشرية في العالم العربي:

هي عملية تغيير ذات بعدين البعد الأول كمي والآخر نوعي أي عملية التحسين في شيء ما واندماج البعدين معاً أي التغير والتغيير الكمي والنوعي هو الذي يبرز المعنى الشامل للتنمية في المعنى الإصطلاحي العام. وعلى اعتبار أن التنمية مفهوم واسع ويمتد لأكثر من ميدان فقد تعددت العتاريف له بما يتوافق مع هذه الرؤية الواسعة.

إن الغاية الأساسية للتنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر ومن حيث المبدأ يمكن أن تمتد هذه الخيارات إلى ما لا نهاية كما يمكنها التغير عبر الزمن.<sup>(13)</sup>

تتجسد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جانب آخر في مفهوم جديد كثر استخدامه وهو الحكمة أو الحكم الراشد وذلك لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري تنموي. وتظهر أهميته كونه شديد الصلة بمفهوم التنمية، فهو معني باتخاذ القرارات فيما يخص النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإدارة شؤون المجتمع وفق الحكم الراشد لها ثلاث أبعاد: بعد سياسي، بعد إقتصادي و بعد إجتماعي،<sup>(14)</sup>

ينظر لعلاقة الحكم الرشيد بالتنمية الشاملة على أنها علاقة متبادلة ومتراطة يعتمد تحقيق كل منها على الآخر، حيث نجد أن نجاح عملية التطور والنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على ضرورة وجود حكم رشيد (وذلك بوجود مؤسسات ديمقراطية فعالة، والتأكد على الحقوق السياسية و المدنية، وحرية الصحافة ) ووجود نوعية متميزة في الإدارة تتضمن الاهتمام والتطوير المستمر فيها، وفعالية الحكم في التركيز على دور القانون والعدالة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وحماية حقوق المواطنين، التي تدفع نحو تحسين الظروف لجذب الاستثمارات، حيث أن صورة الحكم الرشيد تدفع نحو زيادة حجم الاستثمارات في الدولة والتي تنشأ من خلال سلسلة من الإصلاحات المختلفة بما فيها الإصلاح التشريعي .

فالحكم الرشيد يؤثر في فاعليه الإصلاح الاقتصادي بزيادة حجم الإنجازات، كما أن السياسات الاقتصادية تؤثر في نوعية الحكم، كون الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يزيد من حجم المنافسة مما يؤدي لحكم أفضل. ويرتبط الحكم الرشيد بالديمقراطية، من خلال الاعتراف بوجود الحريات السياسية والمدنية والمشاركة كقيمة أساسية لتحقيق التنمية في المجتمع، ليست مرتبطة فقط بتحقيق إنجازات بوجود التطور الاقتصادي والاجتماعي...<sup>(15)</sup>

في غياب حكم رشيد أفرزت السياسات التنموية العربية ظواهر إجتماعية أثرت على الأفراد وعلى وضعياتهم الإجتماعية وكان أبرزها:

### 5-1 مؤشر التعليم:

يمثل حجم الإنفاق على قطاع التعليم في معظم الدول العربية، دون 4 % من الدخل القومي، في الوقت الذي يشير فيه تقرير " التعليم للجميع " الصادر عن منظمة اليونسكو إلى أن حوالي 20 % أو أكثر من الأطفال ما دون سن الخامسة في أغلبية الدول العربية، يعانون من مشكلة النمو البطيء المعتدل أو الحاد، مما ينعكس سلبا على أدائهم الدراسي ، كما أن التحول إلى التعليم الابتدائي المعتمد عالميا يعد أكثر بطأ من أي مكان في العالم، حيث أن أكثر من 6 ملايين طفل في سن الدخول إلى المدرسة الابتدائية في الشرق الأوسط، كانوا لا يزالون خارج المدرسة في سنة 2004، وقد بلغت نسبة الإناث منهم 59%، وفيما سجل ارتفاع بنسبة 93 % في معدل الالتحاق بالدراسات الثانوية فيما بين 1999 و2004، بقية نسبة الالتحاق في السنوات الثانوية الأخيرة منخفضة، حيث أن 52 % فقط من أصل 79 % مسجلين في الصفوف الثانوية الأولى، تابعوا تعليمهم الثانوي العالي...

وما زال التمييز على أساس الجنس في التعليم سائدا، بمعدل تسجيل 90 فتاة في المدارس الابتدائية لكل 100 فتى في العام 2004 ، بعد أن اقتصرت هذه النسبة على 87 % في عام 1999، وقد توصلت 15 % من البلدان، وفقا للبيانات الصادرة في سنة 2004، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي، من دون التوصل إلى هكذا مساواة في مرحلة التعليم العالي، وتعاني الفتيات في المناطق الريفية من الحرمان بسبب حاجة الأسرة الملحة إلى عملهن، مما يؤدي إلى عدم تسجيلهن في المدارس أو إلى تركهن الدراسة في سن مبكرة. كما أن أولاد الفقراء عرضة للبقاء خارج المدرسة بنسبة تصل إلى 3 أضعاف نسبة دخول الأولاد الميسورين إليها، وغالبا ما يحدث انتشار التعليم على حساب نوعيته، كما تشير إلى ذلك النسبة العالية للمعطلين في بعض الدول. وبما يبطئ التقدم نحو " التعليم للجميع "، هو عامل النقص الزمن في الأساتذة والمعنويات المنخفضة، وثمة خطر يلوح في الأفق يمكن أن يقسم الأنظمة الدراسية في الدول العربية، إلى قسمين وهما: تعليم تقدمه المدارس الخاصة، وهو باهظ التكلفة

وتحصل عليه الأقلية المسورة، وتعليم ذا جودة منخفضة وتقدمه الدولة للأغلبية الساحقة من السكان . كما يشير تقرير اليونسكو إلى أن 3/2 من الراشدين العرب يجيدون القراءة والكتابة، وهي من أدنى النسب في العالم، وفي حال لم تتوصل بلدان المنطقة التي تعاني من نسب تعليم منخفضة، فلن تتمكن هذه البلدان من تحقيق الهدف الخاص بالتعليم الذي وضعته الأمم المتحدة للعام 2015..<sup>(16)</sup>

## 5-2 مؤشر التوظيف :

تسجل المنطقة العربية حدا قياسيًّا في مجال البطالة، جعلها من بين أعلى النسب في العالم حالياً، حيث تجاوزت وفقاً لما تشير إليه تقارير منظمة العمل الدولية، ما نسبته ربع العدد الإجمالي عالمياً للعاطلين عن العمل، وهي النسب التي لم تعرف أي تراجع ملحوظ منذ عقدين على الأقل، وهي التي سبق وأن قدرتها تقارير ذات الهيئة في نهاية التسعينات من القرن المنقضي (في حدود 29 % في الجزائر) ... فضلاً على أن 38 % من إجمالي نسبة الشباب العربي، والمتجاوزة 60 % كعدل وسطي عام، تمثل من هم دون 14 سنة<sup>(17)</sup>

وهو ما يعني ضرورة الانتباه لمقدار الحاجة المتزايدة لتوفير فرص العمل، لمواجهة تفاقم هذه الظاهرة أكثر مما هي عليه اليوم، والتي تقدرها بعض التقارير بحوالي 100 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020 من ضمان أجل توظيف كلي، كما تزال مشاركة النساء في اليد العاملة ضعيفة، رغم ما طرأ عليها من تحسن جزئي<sup>(18)</sup>.

## 5-3 مؤشر حقوق الإنسان :

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة لجميع البشر، وأيا كانت جنسيتهم أو مكان الإقامة أو اختلاف أجناسهم وقومياتهم أو أعراقهم أو ألوانهم أو أديانهم أو لغاتهم. وحتى أي وضع آخر حيث أننا جميعاً على قدم المساواة في الحقوق الإنسانية من غير تمييز. وتلك الحقوق مترابطة وقابلة للتجزئة. وهناك الكثير من الحقوق يتم التعبير عنها من خلال حقوق الإنسان العالمية والتي يضمنها القانون وذلك على شكل معاهدات والقانون الدولي العرفي والمبادئ العامة وغيرها من مصادر القانون الدولي. وإن القانون الدولي لحقوق الإنسان في كثير من النصوص يحث على التزام الحكومات على العمل والتصرف بطرق معينة والامتناع عن طرق أخرى، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات<sup>(19)</sup>.

إن حقوق الإنسان هي المعايير التي تعترف بالكرامة الإنسانية لكل البشر تعزز حمايتها. وهي تحكم أساليب معيشة الناس كجزء من المجتمع وتعامل أحدهم مع الآخر، بالإضافة إلى علاقتهم بحكوماتهم

والتزاماتها تجاههم.. يلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض المسؤوليات ويمنعها من القيام بتصرفات أخرى. وتلزم الأفراد أيضا بمسئولية احترام حقوق الغير عند ممارستهم لحقوقهم. ولا يحق لأي حكومة أو جماعة أو فرد القيام بأي عمل قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الآخرين... هي أيضا متأصلة في كرامة كل إنسان؛ يولد بها وهي حق لكل فرد منا نتيجة للإنسانية المشتركة بيننا. وهذه الحقوق ليست ملكا لفئة معينة أو تمنح كهدية، وغير قابلة للتصرف بمعنى أنه يستحيل على الفرد التخلي عنها ولا يمكن انتزاعها حتى وإن كانت الحكومة لا تعترف بها ولا تحميها. إن حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر أينما وجدوا بغض النظر عن السن أو الجنس أو العنصر أو الدين أو الأصل الوطني أو مستوى الدخل أو أي وضع أو ظرف آخر، لحقوق الإنسان عالمية... هي أيضا حق لكل فرد منا بطريقة متساوية، لحقوق الإنسان لا تشتري ولا تكتسب ولا تورث، وهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر، لحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد، متساوية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة و تتساوى جميع حقوق الإنسان بحيث يستحيل إعطاء الأولوية لأحد الحقوق على حساب حقوق أخرى؛ ولا يوجد ما يسمى "بالحقوق الثانوية"..(20)

إن نشأة الدولة/ الأمة في وطننا العربي لم تتحقق دون أزمات الهوية الوطنية والشرعية السياسية والتقسيم العادل للثروات المادية وتثبيت رموز السلطة، وقد سعت العديد من الدول العربية إلى تركيز علاقة تربوية مع المواطن أساسها الاحتواء السياسي عوضا عن المشاركة وحق الاختلاف ولم يتولد عن ذلك مواطنة معاصرة بقدر ما اتسمت العلاقة بين المواطن والدولة بالمصلحية والحذر، فالمواطن العربي لم يتخل من الوضعية الرعوية، وبلغ الانفصال بينه وبين النظم الحاكمة حد القطيعة فيتحاشاها ولا يثق بها لا يثق بالعملية السياسية التي تستبعده ولا تعابأ برأيه، ولا يثق في السياسيين والمسؤولين و ربما من مرتبات ما سبق أن سادت قيم السلبية والانسحاب و الاستلاب والخضوع واللامبالاة واللاإتناء وعدم المسؤولية والانصراف عن الصالح العام وضعف الوعي السياسي والاجتماع والمدني وضعف الحس الوطني الجماعي خاصة عندما باتت كل فئة ترى الوطن من خلال منظارها الخاص، معتبرة الوطن لها، بدلا من أن تعتبر نفسها للوطن، ويمكن القول أن هذا الأمر يعود إلى تكوين قناعات لدى الأغلبية، بأن الدولة و مؤسساتها مهمة لهم بقدر ما يستفيدون منها مباشرة كأفراد وليس كمجموعات مجتمعية، و هنا سقط مفهوم الحق والواجب الذي يتمتع به عادة كل مواطن في المجتمع، ليسود مبدأ الاستفادة الفردية بغض النظر على حساب من...(21)

#### 4-5 مؤشر هجرة الكفاءات:

في دراسة حديثة لجامعة الدول العربية في شهر فيفري 2008، والتي قامت بها إدارة السياسات السكانية والهجرة التابعة للجامعة العربية، صنفت الجزائر على رأس قائمة الدول العربية المصدرة لكفاءاتها العلمية نحو الخارج، حيث أشارت إلى أن 215.347 كفاءة علمية هاجرت الجزائر في المدة الأخيرة، ثم جاء بعدها المغرب الأقصى والذي بلغت أعداد كفاءاته المهاجرة 207.117 كفاءة.. أما مصر فجاءت في المرتبة الثالثة ب 148.835 كفاءة..<sup>(22)</sup>

إن انتقال الكفاءات الجزائرية إلى خارج الوطن ليس مجرد نزهة سياحية تتحكم فيه الرغبة الجامحة في اكتشاف بلاد الآخر بقدر ما هي مجموعة عوامل جذب واستقطاب ودفع تعمل على انتزاع إعجاب هذه الكفاءات العلمية بتلك البلدان المتطورة التي تتميز بالنمو الاقتصادي والتطور العلمي والاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي. كما أنها تتميز بتلك الظروف التي تشجع الباحث على تفجير ما لديه من مواهب وإبداعات وكفاءات علمية. ناهيك عن حياة الرخاء والرفاهية التي تنعم بها، وتلك البيئة التي توفر جميع أصناف الحوافر من مادية ومعنوية للباحث ليتفرغ للبحث العلمي دون غيرها من مشاغل الحياة الدنيا.

إذن فوراء كل قرار بالهجرة إلى هذه البلدان عوامل جذب من خارج الوطن. وفي نفس الوقت هناك عوامل طرد تدفع هذه الكفاءات على مغادرة أوطانها، ابتداء من سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي تعيشها بلدانها إلى حالة التخلف العام...<sup>(23)</sup>

لقد ساهم النظام التعليمي في الوطن العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة إلى حد كبير في هجرة كفاءاته إلى الدول الصناعية الكبرى، وذلك لأن الجامعات العربية بما فيها الجامعات الجزائرية ومعاهدها العلمية... لم تراعى في تكوينها لهذه الكفاءات احتياجات المجتمعات العربية سواء البعثات الدراسية بالخارج أو المنتظمون في الدراسة المحلية.

وذلك لأن المناهج والمقررات الدراسية تخرج من هم أقرب لملاءمة للعمل في البلدان المتقدمة عنها في البلدان العربية، فساهمت بذلك في تهيئة الأرضية لهجرة كفاءاته العالية إلى البلدان المتقدمة، وهذا ما ذهب إليه "أوسكار غيش" حينما رأى بأن المهنيين الذين ينتمون إلى العالم الثالث إنما يدبحون ضمن السوق العالمية للعمل، إما عن طريق الدراسة في الخارج أو الانتظام في مؤسسة محلية تكون برامجها ومقرراتها أكثر ملاءمة للعمل في البلدان الصناعية عنها في البلدان المتخلفة.<sup>(24)</sup>

إن هذه الهوة بين أنظمة ومناهج التعليم والتكوين والتدريب واحتياجات سوق العمل الداخلية قد نجم عنها عدم التوازن، فائض في القوى العاملة ومناصب عمل محدودة.. مما جعل المتخرجون من الجامعات ومؤسسات التكوين المختلفة يبحثون عن العمل خارج الوطن أو أن الظروف الحياتية تدفعهم إلى الهجرة إلى الخارج بحثا عن العمل والحياة الكريمة والمناخ الاجتماعي والثقافي المناسب...

## 5-5 مؤشر العلوم والتكنولوجيا :

يحتل العالم العربي بما فيه الجزائر في ميدان العلوم والتكنولوجيا مؤخرة الأمم والشعوب، خصوصا مع هذه الألفية الجديدة، التي أصبح فيها التنافس على أشده بين الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات بينما عالمنا العربي لم يبرح مكانه منذ ميلاد النهضة العربية الحديثة في القرنين الماضيين فقد بقي مستهلكا لما تنتجه الأمم والشعوب الأخرى، وهذا ما أثر على اقتصاده الذي أصبح مقرونا بتلك الإخفاقات المتكررة، فبالرغم من أن حجم الاقتصاد العربي يقدر بنحو 700 مليار دولار، إلا أنه لا يمثل إلا 2% من اقتصاد العالم..(25)

ويقوم هذا الاقتصاد على ريع البترول، حيث أن % 70 من الصادرات العربية هي من مادة البترول . وهذا ما جعل الوضع الاقتصادي في العالم العربي غير مستقر نظرا لتقلبات أسعار البترول، كما أن غياب القاعدة العلمية التكنولوجية في الوطن العربي والتي تسمح له بامتلاك الديناميكية الإبداعية في مجال الاقتصاد والعلم ، بدل تحوله إلى سوق استهلاكية، ساهم في تحول الآلاف من المهندسين والأطباء العرب المتخرجين من الجامعات إلى عاطلين عن العمل، أو أنهم مجرد مؤطرين في ميدان التربية والتعليم دون التصدي لعمليات الإنتاج والاختراع في ميدان التكنولوجيا والعلوم.

وهذا ما جعل هذه الأعداد الهائلة من الكفاءات العربية-بما فيها الجزائرية - تهاجر وتصبح في عداد الكفاءات العلمية والاقتصادية والمالية ذات الشهرة العالمية تعمل لصالح الدول الغربية ولا يستفيد منها العالم العربي.

فأمام هذا العجز الصناعي والتكنولوجي يزداد نزيف هجرة العقول العربية، من بينها العقول الجزائرية، اتساعا وعمقا..(26)

## 5-6 مؤشر الفقر:

كانت ظاهرة الفقر ولا تزال من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية، لما يترتب عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر وإيجاد سبل لمواجهة من أهم التحديات الأساسية التي تقوم بها الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه...

كما أن البلدان العربية وإن كانت قد حققت إنجازات إتمائية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة تمس حاضرها ومستقبلها، ويتصدر الفقر أولى هذه المشاكل حيث يقف عائق في وجه التنمية المنشودة، إذ يعتبر ظاهرة عالمية ولا يقتصر على دولة دون سواها..<sup>(27)</sup> أما عن أسباب الفقر في العالم العربي فهي:

- الحروب المتعاقبة والنزاعات المسلحة الطائفية التي خلفت دمارا كبيرا ولا زالت تنهج نفس الطريق.
- الحصار والعقوبات الاقتصادية والغزو
- عدم المساواة والحرمان الاجتماعي، والجشع والتسلط والحكم الاستبدادي المستعبد..
- إهمال الموارد الطبيعية رغم وفرتها والاستثمارات العامة في المجالات الحيوية.
- التفاوت الكبير في الدخل.
- ارتفاع نسبة النفقات العسكرية.
- الثقافة المؤسسية العربية الجامدة، وسوء التنظيم وانعدام الإدارة النزيهة.
- النمو الديموغرافي العربي الذي يسبب الانفجار السكاني بحيث يحتل أعلى نسبة في العالم حتى بالقياس مع الدول النامية.
- الركود والتراجع الإجمالي وضعف القوة الإنتاجية.<sup>(28)</sup>

## 5-7 مؤشر البطالة :

على الرغم من ندرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب، فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية يتراوح ما بين حوالي % 11.5 أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقدير الاقتصادي العربي الموحد، ونحو % 14 أو حوالي 12.5 مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية عام 2000، وتعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في العالم. ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة ما بين الدول العربية منفردة، فمثلا يصل المعدل إلى حوالي % 20 في كل من الجزائر والأردن واليمن ولبنان.

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على 15 مليون بطال عربي أي ما يعادل % 25 من قوة العمل العربية، و تشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام 2000 إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمالي العاطلين عن الثلثين في كل من مصر والجزائر... أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة، فقد تجاوزت 40 % كل من تونس والمغرب والجزائر...

سادسا: العولمة .. حقوق الإنسان... المجتمع المدني.. ثلاثية أساسية لتحقيق الحكم الرشيد:

جاءت العولمة بتجلياتها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات مما فتح المجال أمام البشر لكي يتحاوروا معا وينظموا أنفسهم، حيث حملت ظاهرة العولمة في طياتها بروز المجتمع المدني العالمي وأصبح من المسلم به قيام كثير من مؤسسات المجتمع المدني بالضغط على الحكومات خاصة في قضايا الحريات وحقوق الإنسان.

في ظل هذه التغيرات فإن أغلب دول العالم أصبحت في حاجة ماسة إلى صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، والذي من شأنه أن يغير في من طبيعة ووظائف ودور الدولة في ضوء انحسارها من التزامات الدولة الراعية إلى الدولة الشريكة في عملية التنمية مع أطراف أخرى أهمها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين وهذه العلاقة الجديدة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني هي بمثابة عقد إجتماعي جديد يركز على حماية حريات وحقوق المواطنين وينصرف إلى المشاركة الفعالة بين الدولة وقطاعات المجتمع... (29)

إن النظام السياسي الذي يبادر من تلقاء نفسه باتخاذ قرار تاريخي بتبني النهج الديمقراطي، هو النظام الذي يحقق لشعبه الاستقرار والحرية، إذ إنّه لا يتصور لأنظمة الحكم غير الديمقراطية أن تتمكن من

البقاء في الحكم لفترة طويلة، دون أن تطور نفسها أو تستوعب ضرورة التغيير باتجاه أنماط جديدة من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، وذلك بما يتلاءم ومستلزمات العصر وتطلعات الشعوب و قد تكون التجربة الديمقراطية الجزائرية تجسيدا لهذه الرؤية، فالديمقراطية لم تعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار النظام السياسي، ومن أجل الحفاظ على مستقبله. مما يفترض أن تعالج إشكالية الحكم الصالح في الوطن العربي بشكل قطري أن تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق الإنسان العربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر البلاد العربية وأن يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم.<sup>(30)</sup>

سابعاً: الحالة الجزائرية.. تجربة تحول ديمقراطي.. وتجارب تنمية فاشلة إجتماعياً...:

تعد الهيمنة المطلقة للدولة على المجتمع من المؤشرات السلبية للديمقراطية ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدولة التي تشهد مستويات متدنية من التنمية تسيطر فيها على معظم الفرص الاقتصادية المهمة، على العكس منه في الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية، حيث تؤدي هذه السيطرة إلى عرقلة النمو الاقتصادي بسبب تقليص منافسة القطاع الخاص ويصبح الفساد السياسي أحد الأدوات الرئيسية للقوة الاقتصادية التي تكونت نتيجة الوصول إلى السلطة.<sup>(31)</sup>

لقد تميزت المرحلة السابقة بسيطرة القطاع العام على نسبة عالية من مناحي الحياة الاقتصادية بفضل امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج ( مصارف، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية، المرافق العامة، النقل ).. وفي المقابل تراجع القطاع الخاص، فتجربة التخطيط المركزي أفرزت أداء دون المستوى المطلوب ودرجة كفاءة متدنية، إضافة إلى الضعف ومحدودية المشاريع التنموية والتحديث التي أفرزت انخفاضاً في مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي مقارنة بمجموع السكان على المستويات العالمية، إلى جانب تهميش دور المرأة في النشاط الاقتصادي نظراً للخصوصية الاجتماعية والثقافية.. ثم جاءت مرحلة أطلق عليها مرحلة المراجعة أو التراجع عن الخط الاشتراكي وبداية العمل بقانون السوق الذي طال أكثر من 20 عاماً، ولم تفلح السلطة في تأسيس وتحرير مجالاته وتمكين آلياته والتحكم في دواليبه الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، وطالت مدة البحث عن مجالات السوق ونظامه أكثر من مدة تطبيق الاشتراكية، ومع ذلك مازال الجميع تقريباً يكيل تهمة الإفلاس السياسي إلى التطبيق الاشتراكي كمبرر لتمديد عمر الأزمة... وجاءت الإصلاحات كضرورة لمعالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة التي أدت إلى انسداد اقتصادي وتأزم إجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة التكيف مع الوضع الدولي الجديد ومحاصرة سلبيات التجربة الاقتصادية السابقة، في ظل المراهنة على استعادة الاستقرار السياسي والتحكم في الدور الاقتصادي للدولة.. إلا أن استمرار عدم الاستقرار الذي ميز مؤسسات الدولة بسبب الضعف الذي انتاب مفاصل ودواليب نظام الحكم وفناذ مدخراته الذاتية طوال

أكثر من عقد من زمن الأزمة بالإضافة إلى ضياع العديد من فرص الاستثمار التي تجذب رؤوس أموال أجنبية التي تحتاج إليها الدولة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الإقتصاد الوطني حيث يمكنها التخفيف من حدة الأزمة التي يمر بها المجتمع ، جعلت مسألة البحث عن إسعافات خارجية أمرا محتوما.. أن الإصلاحات الإقتصادية لم يراعى فيها البعد الإجتماعي من حيث الأهداف والنتائج التي تعبر عن قدرتها على تلبية حاجة الأفراد وتوسيع المنفعة على كافة الشرائح الإجتماعية للتكيف مع مختلف الميكانيزمات المرتبطة بالتحويلات الإقتصادية العالمية المتميزة بالشمولية فالاعتبارات التي تعطى للبعد الإجتماعي يعني محاصرة الانعكاسات السلبية لعلمية التأقلم مع الوضعية الإقتصادية الجديدة، إلا أن هذا الأداء الإقتصادي يبين عدم قدرته على تحقيق استقرار إجتماعي لمحدوديته في مراعاة تأثيراتها الإجتماعية ، كالتوسع دائرة الفقر والحرمان وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع أنظمة الحماية الإجتماعية...

### **ثامنا : الحكم الراشد والتنمية. رؤية مستقبلية :**

بناء على ما سبق نتحقق تنمية حقيقية في المجتمع العربي إذا تم تطبيق ما يلي:

#### **1-8 النهوض بالعامل البشري:**

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة إجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل: تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها..

وبخصوص الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال التكلم عن المفهوم الجديد للموارد البشرية ما دامت مؤسساتنا لم تلتحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة أين نجد كل الوسائل المتاحة لدى الفرد العامل والتعبير عنها بكل حرية وأين نجد التكفل التام بهذا العامل المحقق للإنتاجية. كما ينظر إليه على أنه القاطرة الأساسية لجميع الإصلاحات، بالمقارنة مع ذلك ما يمكن قوله في الجزائر فلكي نكون موضوعيين بعض الشيء فبالرغم من إصرار السلطات العمومية على التكفل بهذا العنصر وتوفير الوسائل المادية والمالية من أجله لكن لم نلاحظ أثر ذلك على تنميته نفسيا واجتماعيا واقتصاديا بتحقيق درجة الإشباع والدليل على ذلك الإحصائيات السنوية المقدمة من هنا وهناك حول حالة الإحتقان التي

يعيشها المثات من إطارات الدولة وحول الميزانية المقدمة للبحث العلمي التي لم تتجاوز 1% في أحسن الأحوال. (32)

فمجال الإهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثمائي في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أهم مجالات الإستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد وتأتج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة..

## 2-8 تقريب المواطن بالإدارة:

إن الإتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد فللقضاء على المشاكل الإجتماعية التي يتخط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والإتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها.

كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والإحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

## 3-8 ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إيضاف الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين.

#### 4- توفر مجتمع مدني فعال:

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

#### 5- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات

##### المهنية:

فالسطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه.

#### 6- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بالزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية..<sup>(33)</sup>

ما يؤكد عليه في النهاية أن الفلسفة التنموية المعاصرة والديمقراطية يجب أن تنطلق من إعادة بناء منطق تنموي أو بالأحرى سياسات تنموية منتجة قائمة على احترام قدسية حقوق الإنسان ومساهمة في تحقيق حياة اجتماعية إنسانية عادلة.

##### الهوامش:

1- "الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، على <http://www.ngoconnect.net/documents>

2- دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد على:

<http://www.pccds.com/sites/default/files/issues/Good%20Governance.pdf>

3-الأخضر عزي وآخرون، الحكم الرشيد وخصوصة المؤسسات، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، 2006، ص5.

4-صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص227.

5-ليلي لعجال: واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الرشيد في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009، ص - ص 47 - 53.

6-خديجة بوديب: دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الرشيد، " أنموذج دول المغرب العربي "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري -قسنطينة - 2009، ص38.

7- زهير عبد الكريم: الحكمانية، قضايا و تطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 9001، ص47-48.

8-الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، على: <http://www.ngoconnect.net/documents>

9-ميرفت رشايوي وتيم موريس، نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي على :

[www.intrac.org/data/files/resources/.../Praxis-Paper-20-Arabic.pdf](http://www.intrac.org/data/files/resources/.../Praxis-Paper-20-Arabic.pdf)

10-روجيه سو:المجتمع المدني في مواجهة السلطة، ترجمة صلاح نبوف، باريس، دار العلوم السياسية، 2003، ص11.

11-ناصر عبيد الناصر، الفساد من أين يبدأ و الى اين ينتهي، على الموقع،

[www.annabaa.org/nbahome/nba77/025.htm](http://www.annabaa.org/nbahome/nba77/025.htm)

12-طارق علي جاز التنمية الاقتصادية والبشرية، الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد ص81.

13-مشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على [WWW.UNDP.ORG](http://WWW.UNDP.ORG)

14-عطاء الله فشار ونخبة من الباحثين:الوطن العربي والتحول الديمقراطي، الكتاب الدوري الأول مجلة دراسات أبحاث، جامعة الجلفة، منشورات مركز الحكمة، 2012.

-15 Adel M. Abdellatif, " Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development", Global Forum (3) on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity, Seoul 20-31 May 2003. Page 11.

16-ميرفت رشاوي وتيم موريس، نفس المرجع السابق ذكره.

17- د. هشام يونس، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي السادس حول الديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة، 10- 14 نيسان 2006، ص 73.

18-ميرفت رشاوي وتيم موريس، نفس المرجع السابق ذكره.

19-سمير المختار: ما هي حقوق الإنسان، مقال على موقع الشرق الأوسط، مدونة بتاريخ/2 حزيران / 2002

20-حسين عبد المطلب السراج: الحقوق الاقتصادية والتنمية في مصر، ورقة مقدمة في المؤتمر الخاص بحقوق التنمية، مصر، ديسمبر 2009

21-راضية بوزيان:السيادة الشعبية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بين القوانين والممارسة الفعلية، الجزائر نموذجاً، دراسة مقدمة على موقع الجماعة العربية للديمقراطية، على <http://www.arabsfordemocracy.org/democracy>

22-صحيفة الشروق اليومي، السبت 23 فيفري 2008 ، ص5

23-بوساحة عزوز: إتجاهات الطلبة الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية،دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم إجتماع التنمية،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،2007- 2008

24- غيس، نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات، ورقة قدمت لندوة " هجرة الكفاءات العربية " ص 265 .

25-مجلة العربي الكويتية، العدد 545 :، أبريل 2004، ص.9.

26-بوساحة عزوز،مرجع سبق ذكره

27-شريف غياط:مشكلة الفقر في العالم العربي و إشكالية محاربتهاندروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية ،على [efpedia.com/arab](http://efpedia.com/arab).

28- ظاهرة الفقر في العالم .. معضلة تنذر بالخطر على: <http://sabahchergui64.blogspot.com>

29- صدفة محمد محمود : العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد و المواطنة والثقة المتبادلة ،  
على: <http://www.academia.edu/3741681/>

30- راضية بوزيانمراجع سبق ذكره

31- بلوصيف الطيب: المجتمع المدني و الدولة، دراسة سوسيوسياسية.. "الجزائر رسالة مقدمة لنيل درجة  
الدكتوراء في علم الإجتماع، جامعة باتنة، 2012-2013

32- محمد خليفة: إشكالية التنمية و الحكم الرشيد في الجزائر، على

<http://www.univ>

[chlef.dz/ar/seminaires\\_2008/dicembre\\_2008/com\\_dic\\_2008\\_5.pdf](http://chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf)

33- مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودورها في الحياة الإقتصادية، مجلة العمل العربي، القاهرة  
العدد 98، 1997.